

التأمين التكافلي في سوق التأمينات الجزائري - التحديات والرهانات -  
**Takaful insurance in the Algerian insurance market - challenges and stakes**

مجاح ناصر

جامعة الجزائر

مخبر القانون الاقتصادي

n.medjadj@univ.alger.dz

قاسمي مالحه\*

جامعة الجزائر

مخبر القانون الاقتصادي

m.kacimi@univ-alger.dz



- تاريخ النشر: 2025/06/05

- تاريخ القبول: 2025/05/29

- تاريخ الإرسال: 2025/05/06

**ملخص:**

إنتهج المشرع الجزائري نظام التأمين التكافلي استجابة للنداءات المتكررة من المختصين الاقتصاديين والقانونيين للأخذ به ومن منطلق أن التأمين التكافلي واقع دولي مستقر حقق نجاحا كبيرا، فالجزائر سلكت مسلك السابقين واللاحقين وإلتحقت بركب الدول الإسلامية التي اتبعت هذا النظام منذ ما يقارب النصف قرن . ولقد حاولت الباحثة في هذه الدراسة الكشف عن التحديات والرهانات التي قد تواجه نظام التأمين التكافلي في السوق عند تطبيق المرسوم التنفيذي 21-81 مؤرخ في 23 فبراير 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي.

**الكلمات المفتاحية:** التأمين التكافلي الشرعي، الإلتزام بالتبرع، الصيرفة الإسلامية .

**ABSTRACT:**

The Algerian legislator adopted the Takaful insurance system in response to repeated calls from economic and legal experts to adopt it. Based on the premise that Takaful insurance is a stable international reality that has achieved significant success, Algeria has followed the path of its predecessors and successors, joining the ranks of Islamic countries that have adopted this system for nearly half a century. In this study, the researcher attempts to uncover the challenges and stakes that the Takaful insurance system may face in the market when implementing Executive Decree 21-81 of February 23, 2021, which sets the terms and conditions for practicing Takaful insurance.

**keywords:** Sharia-compliant Takaful insurance, Commitment to donate, Islamic banking.

\* - المؤلف المرسل

## مقدمة:

إن تبني المشرع الجزائري للتأمين الإسلامي والمسمى بالتأمين التكافلي الشرعي هو إستكمال لمشروع تبني الصيرفة الإسلامية فكلاهما يكمل الآخر بحيث لا يتحقق نجاح أحدهما في غياب الآخر فهي علاقة تكاملية<sup>1</sup> هذا بالإضافة إلى أن البنوك والتأمينات بوجه عام تربطهما علاقة متينة ولها أثر ملموس على السوق المالية للدولة ومركزها الاقتصادي وقد تضمن التعديل مادة وحيدة تتم بها المشرع الجزائري قانون التأمينات<sup>2</sup>.

حيث أن هذا المرسوم إستكمال للمنظومة القانونية للتأمين التكافلي، فهو نظام إسلامي مستحدث في سوق التأمينات الجزائري فقد جاء متأخرا كون أن سوق التأمينات الجزائري فتح على المنافسة منذ 1995 بموجب صدور الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات وهذا ما دفعنا لطرح إشكالية بحثية تتمثل في : ما هي التحديات والرهانات التي يطرحها الدخول المتأخر للتأمين التكافلي سوق التأمينات الجزائري وهل المنظومة القانونية للتأمين التكافلي قادرة على مواجهة التأمين التجاري الذي انفرد بسوق التأمينات الجزائري منذ العهد الإستعماري؟.

وللجواب على هذه الإشكالية المثارة في الورقة البحثية الحالية نتبع المنهج التحليلي من أجل تحليل المواد القانونية المستجدة والمنهج الوصفي لوصف واقع سوق التأمينات الجزائري من تحديات ورهانات تنتظر التأمين التكافلي. وقد قسمت الباحثة ورقتها البحثية إلى مبحثين :

المبحث الأول نعرض فيه المبادئ الأولية للتأمين التكافلي، أما في المبحث الثاني نتطرق فيهاهم التحديات ورهانات المستقبلية للتأمين التكافلي، وفي المبحث الثالث نعرض أهم سبل وآليات مواجهة مختلف التحديات .

## المبحث الأول: المبادئ الأولية للتأمين التكافلي

في هذا المبحث الأول نتطرق للتأمين التكافلي من تعريفه وصولا إلى عرض مبادئه الأولية .

## المطلب الأول : تعريف التأمين التكافلي :

هو إتحاد بين مجموعة من الأفراد يتعرضون لأخطار مختلفة من أجل تعويض كل الخسائر التي يتعرض لها أحدهم عن طريق تبرعهم بمبالغ نقدية يتم بواسطتها تعويض المؤمن لهم عند وقوع الخطر محل التأمين<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -بخصوصه صدر :. النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ج ر عدد 16 بتاريخ 24 مارس 2020 .

. النظام رقم 20-03 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، ج ر عدد 16، بتاريخ 24 مارس 2020

<sup>2</sup> - المادة 203 مكرر من الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم بالقانون 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 81 الصادر في 30 ديسمبر 2019 في مادته 103 .

<sup>3</sup> - بديعة علي احمد : التأمين في ميزان الشريعة الإسلامية ،دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، سنة 2011، ص 240 .

أما التعريف الذي قدمه المشرع الجزائري للتأمين التكافلي في القانون رقم 14-19<sup>1</sup>. فقد تفادى المشرع تعريف هذا النوع من التأمين بإعتباره عقدا كما فعل في التأمين التجاري التقليدي ليعرفه بإعتباره نظاما يقوم على مبادئ وأسس قانونية إقتصادية وأخرى فنية التي لا يمكن تجاهلها عند تعريف التأمين بشكل عام والتأمين التكافلي بشكل خاص، أضف إلى ذلك أن بعض الفقهاء المسلمين حرم عقد التأمين التجاري لما يفرضه من معاملة يغلب عليها الغرر مع الربا، في حين يتقبلون التأمين إذا عرفناه كنظام يبرز فيه جانب التعاون والتكافل لتوزيع الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها أفراد المجتمع الذين تبنيه كأسلوب لمواجهة هذه المخاطر .

ومهما يكن فالمشرع أدرج في هذا التعريف أهم خصائص والآليات المستعملة لتجسيده على أرض وبهذا التعريف ميزه المشرع عن التأمين التقليدي من خلال الأسس المختلفة مصرحا أن هذا النوع من التأمين لخصوصيات حملها تعريف المادة 203 مكرر إلا ما اشترك فيه مع التأمين التقليدي ولا يتعارض في نفس الوقت مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما يفسر من جهة أخرى أن المشرع خصص شروط وإجراءات ممارسة التأمين التكافلي مستقلا عن التأمين التجاري وهذه الخطوة الجريئة من المشرع الجزائري تعيد تصنيف الجزائر في قائمة النظم القانونية التي تسمح بالصيرفة الإسلامية من خلال سن قوانين خاصة بهذه الأخيرة .

### المطلب الثاني: مميزات التأمين التكافلي :

التأمين التكافلي يتفق مع التأمين التقليدي في مميزات عقود التأمين بصفة عامة من حيث أنهما من العقود المؤقتة ، الرضائية، والإلزامية ،عدم التكافؤ بين مبلغ القسط ومبلغ التعويض، احتمالية وقوع الخطر، من عقود حسن النية، ومن تعريف المشرع الجزائري للتأمين التكافلي تتجلى لنا المميزات التي ينفرد بها وهي :

**1. عقد التأمين التكافلي من عقود التبرع :** كون أن ما يدفعه المؤمن له من أقساط يتبرع بها لمن يصيبه من بقية المؤمن لهم، فالإشتراك الذي يساهم به المؤمن له لا يقصد به في عقد التأمين التكافلي المراجعة، وبإعتبار عقد التأمين التكافلي عقد تبرع جعل أغلب العلماء المسلمين يفتون بجوازه شرعا، رغم إعتباره عقدا احتماليا إلا أن الغرر لا يؤثر على عقود التبرع، فالإلتزام بالتبرع بالإشتراكات من طرف المؤمن لهم هو أساس مشروعية التأمين وقد أخذ المشرع الجزائري بصيغة الإلتزام بالتبرع، وعليه فالتأمين التكافلي يقوم على أساس الإلتزام بالتبرع من قبل حملة الوثائق<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عدل وتم المشرع الجزائري أحكام الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات بالمادة 203 مكرر وذلك عن طريق المادة 203 من القانون رقم 14-19 لمؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية 2020، ص3، حيث أورد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة أن :

"التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدية ينخرط فيه أشخاص طبيعيين و/أو معنويون يطلق عليهم إسم "المشاركون". ويشترط المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة" وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى "صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين"، وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب إحترامها "

<sup>2</sup> - د عبد الحميد محمود بعلي : المنافسة بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي، ص16، بحث منشور عبر موقع، [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com) : أطلع عليه يوم 2020/07/19 على الساعة 13:00 .

2. عقد يجمع صفتي المؤمن والمؤمن له : حيث أن المشترك يجمع لصفتي المؤمن والمؤمن له هو أن المؤمن هو المؤمن له في نفس الوقت كون أن صندوق المشاركين ينشئه المؤمن لهم والإشتراكات يدفعها المؤمن لهم في نفس الوقت خلافا للتأمين التقليدي الذي يميز فيه بين المؤمن والمتمثل في شركة التأمين وبين المؤمن له وهم حملة عقود التأمين .

3 - الاشتراك غير ثابت : ففي عقد التأمين التكافلي تكون قيمة القسط غير ثابتة محددة منذ وقت إبرام العقد فمبلغ الاشتراك يكون محل للتعديل، وهذا في حالة عجز عن الوفاء بقيمة التعويضات، بحيث تفوق قيمة هذه الأخيرة قيمة الاشتراكات، مما يلزم المشتركين بتغطية هذا العجز وقد يفوق مبلغ الاشتراكات مبلغ التعويضات مما يحقق فائضا ماليا لشركة التأمين التكافلي، ففي هذه الحالة إما أن يتم توزيع الفائض على المؤمن لهم أو يتم تخفيض مبلغ الاشتراك للمدة المتبقية من العقد.

4 - توزيع الفائض على المشتركين: إن الفائض التأميني يمثل الفرق بين الاشتراكات وقيمة التعويضات المطالب بها، فمصطلح الفائض في التأمين التكافلي يقابله مصطلح الربح في التأمين التقليدي ، حيث يكون هذا الأخير حقا لشركة التأمين في حين يكون الفائض في التأمين التكافلي حقا للمشاركين<sup>1</sup>.

#### المبحث الثاني: تحديات ورهانات التأمين التكافلي

نظرا لتأخر المشرع الجزائري في تبني نظام التأمين التكافلي مما أثار مجموعة من التحديات والرهانات من العسير الفصل بينهما بالرغم أن هذه التحديات تعد إشكالات لا بد للقائمين على هذا القطاع مواجهتها لتحقيق نجاح هذا النظام.

أما الرهانات فهي مجموعة من النتائج المحتملة لتبني نظام التأمين التكافلي ويمكن إرجاع ذلك للعلاقة المتينة والمتكاملة بين القطاعات المالية لكون أن التأمينات تلعب دور هام في الصيرفة الإسلامية فكلاهما يكمل الآخر فهي علاقة تكاملية إلى جانب البنوك والتي لها أثر ملموس على السوق المالية للدولة .

مما يجلب تحديات ورهانات جديدة تتطلب إستجابات سريعة وفعالة كون أن سوق المال والأعمال يستوجب السرعة واليقظة في آن واحد .

مما يحدث تداخل يتعذر فصلها وعلى العموم تتمثل بالأساس في التحديات في التنظيم والحوكمة، المنافسة والإستثمار.

#### المطلب الأول: التحديات في التنظيم والحوكمة

إن التأمين التكافلي مبني على منظومة قانونية وأخرى فنية لا غنى عنهما شأنه شأن التأمين التجاري ويمكن التفصيل في كل واحد منهما على حدا :

<sup>1</sup> - سلوى بن الشيهب، سليم بودير، التأمين التعاوني كنظام بديل للتأمين التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 01 جوان 2021 ، ص 220 .

## 1. التحديات التنظيمية:

يعتبر خصوصية المنظومة القانونية للتأمين التكافلي حسب المادة 203 مكرر التي تمت أحكام الأمر رقم 07.95 والمتعلق بالتأمينات والتي إشتراط المشرع توافق عمليات التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية. حيث سكت المشرع الجزائري على الجهة المكلفة بإشياء هذه الهيئة الشرعية الوطنية وتحديد مهامها والشروط المطلوبة في أعضائها كما فعل في أعضاء لجنة الإشراف الشرعي من المادة 15 إلى المادة 19 من المرسوم التنفيذي 81.21<sup>1</sup>

ويتبين لنا أنه في حالة سكوت المشرع عن حالة تخص التأمين التكافلي فإنه يتم الرجوع للأحكام التي تحكم التأمين التقليدي وعليه ففض النزاعات المتعلقة بالتأمين التكافلي تخضع لآليات فض النزاعات المنصوص عليها في التأمين التقليدي وهو ما يشكل مشكلة في مجال التخصص في مبادئ الشرع والصرفية الإسلامية وعليه وجب إشراك أو أخذ رأي الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية في مختلف النزاعات القائمة في سوق التأمينات والمتعلقة بالتأمين التكافلي .

إلى جانب كل هذا فقانون التأمينات في مادته 224 يفرض على كل شركات التأمين المعتمدة في الجزائر منها التقليدية والتكافلية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية بأن تخصص نسبة 50 % من مداخيلها في شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية مقابل فائدة وهذا ما يتعارض مع مبادئ التأمين التكافلي الذي يعمل في إطار تعاليم الدين الحنيف الذي يحرم الربا<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021 يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي، السالف الذكر، ص 9 .

حيث نصت هذه المادة على مايلي : "التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدى... وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها"<sup>1</sup> وهو ما أكدته المشرع في المرسوم التنفيذي رقم 21 - 81 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي وذلك في مادته الثالثة على النحو التالي : "...وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى صندوق المشاركين أو حساب المشاركين وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها" وعليه فإن التأمين التجاري يختلف عن التأمين التكافلي كون أن هذه الأخيرة تستند في كل عملياتها على الشريعة الإسلامية رغم هذا نجد المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 21 - 81 : "تحدد كيفية تحديد الأجر المذكور في المواد 10 و 11 و 12 من هذا المرسوم، عند الحاجة، من قبل إدارة رقابة التأمينات " وعليه فاللجنة المكلفة بالإشراف على التأمين التجاري تشرف على مراقبة والإشراف على التأمين التكافلي وتضيف المادة 14 منه : "تخضع الشروط العامة لوثائق التأمين التكافلي للتأشيرة المنصوص عليها في أحكام المادة 227 من الأمر رقم 95. 07... يجب أن يكون طلب التأشيرة مصحوبة بشهادة مطابقة منتجات التأمين التكافلي لأحكام الشريعة الإسلامية تسلمها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

<sup>2</sup> الأمر 95 07 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم بالقانون رقم 04.06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 12 مارس 2006، العدد 15 ،

إلى جانب ذلك نجد أن المشرع الجزائري نظم خدمة صرفية التأمين لأول مرة بمقتضى القانون 06. 04 المتعلق بالتأمينات في مادته 252<sup>1</sup> وبمرور عام على صدوره تم تنظيمه بموجب المرسوم التنفيذي 153/07 الذي يحدد شروط وإجراءات توزيع منتوجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية ليقوم المشرع بعد ذلك بتحديد المنتوجات التأمينية المسموح توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية ومشابها وكذا تحديد نسبة عمولة التوزيع وهذا بموجب القرار المؤرخ في 2007/08/06<sup>2</sup> وعليه فهذه الأحكام تنطبق على التأمين التكافلي لكن يجب أن يكون التوزيع على مستوى البنوك الإسلامية لكي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وهذا النوع من البنوك قليل في الجزائر نظرا لحدثة تبني الصيرفة الإسلامية، ويتعين على شركة التأمين التكافلية عرض إتفاقية توزيع عملياتها التأمينية مع البنوك الإسلامية على لجنة الإشراف على التأمينات التي تفتقر لإختصاص في الجانب الشرعي .

فلا يخفى على أي مختص في مجال التأمين أن نشاط إعادة التأمين له دور مهم في تحقيق استقرار وتوازن العمليات التأمينية لهذا فلجوء شركات التأمين التكافلي لإعادة التأمين أمر حتمي لا بد منه في أي حال من الأحوال لهذا رأى المشرع الجزائري أن يستعين بشركات إعادة التأمين التقليدية لمبدأ الضرورة لكن بقرار من لجنة الإشراف الشرعي وهذا ما نجده في فحوى نص المادة 25 من المرسوم التنفيذي 21- 81 وهذا من أهم التحديات التي تواجه التأمين التكافلي في الجزائر وهو العمل على عدم الخروج عن المبادئ الشرعية لديننا الحنيف والتي قامت عليها في الأساس ويضيف المشرع في المادة 26 منه على ضرورة إلزام شركات إعادة التأمين التكافلية بضوابط الشريعة الإسلامية<sup>3</sup> .

## 2. التحديات في الحوكمة :

كون أن الحوكمة والإجراءات الاحترازية تعتمد على المعايير الأساسية للحوكمة إضافة إلى الكفاية المالية وملاءة شركات التأمين التكافلي وعليه لقد نص المشرع في المرسوم التنفيذي السالف الذكر أعلاه في مواده من 22 إلى 25 إلى الجوانب الفنية، نظرا لحرص المشرع على عدم خروجه عن الإطار الشرعي لهذا النوع من التأمين وعليه يمكن القول أن الحوكمة الناجحة تستدعي بالضرورة توفر مجموعة من المؤهلات لكل الفئات المتدخلة في التأمين التكافلي نذكر منها فئات المشاركين، مجلس الإدارة، لجنة الإشراف الشرعي، المدقق، حيث أن شركة التأمين التكافلي مجبرة على التزود بمجموعة من الإطارات الخبيرة والماهرة في هذا المجال لتكون الإدارة فعالة وكذا نظام معلوماتي لمواكبة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والمعلومات .

<sup>1</sup> أنظر المادة 252 من الأمر 07 95 المعدل والمتمم، السالف الذكر، التي تنص على أن "...يمكن شركات التأمين توزيع منتوجات التأمينات عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها، وغيرها من شبكات التوزيع .

وتحدد شروط وكيفية تطبيق الفقرة الأخيرة من هذه المادة عن طريق التنظيم " .

<sup>2</sup> بن حيدة نهات، قراءة في التنظيم القانوني لخدمة صرفية التأمين على ضوء قانون التأمينات الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص 168 .

<sup>3</sup> كاسحي موسى، دهليس عادل، قراءة تحليلية نقدية في المرسوم التنفيذي 21- 81، الملتقى الوطني للتأمين التكافلي في الجزائر: واقع ومتطلبات التطوير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2021، الجزائر .

ومن المعلوم أن الكفاءات المؤهلة والماهرة في مجال التأمين بصفة عامة وفي التأمين التكافلي تكون من خريجي الجامعات والكليات الجزائرية بالمقابل تشهد هذه الأخيرة نقص في الاهتمام بالتكوين في مجال التأمين وخاصة التأمين التكافلي والصيرفة الإسلامية وهذا ما نراه أكبر تحدي يواجهه التأمين التكافلي .

هذا فيما يخص التحديات المتعلقة بالتنظيم والحوكمة وفي المطلب الثاني نتعرض للتحديات المتعلقة بالمنافسة والاستثمار وهذا ما سنتطرق إليه في ما يلي .

### المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالمنافسة والاستثمار

إن تأخر المشرع الجزائري في تبني الصيرفة الإسلامية بصفة عامة والتأمين التكافلي بصفة خاصة خلق تحديات للتأمين التكافلي فيما يتعلق بالمنافسة والاستثمار وهذا على النحو التالي .

#### 1 - التحديات المتعلقة بالمنافسة :

إن الانتشار الواسع وإحتكار التأمين التجاري التقليدي لسوق التأمينات الجزائري مما يخلق تحدي للتأمين التكافلي لإيجاد مكانة وموقع له في هذا السوق إلى جانب تفضيل أغلبية المؤمن لهم التأمين لدى شركات التأمين التقليدية نظرا لخبرتها الواسعة في مجال تأمين أغلب الأخطار المحتملة<sup>1</sup>

أضف إلى ذلك أننا نرى أن سماح المشرع الجزائري بفتح نافذة تكافل لدى شركة تأمين تمارس العمليات المتعلقة بالتأمين التقليدي وهذا في المادة 4 من المرسوم التنفيذي 21 - 81 وعليه فهذه ميزة تنافسية تضاف للشركات التأمين التجارية على حساب شركات التأمين التكافلي<sup>2</sup>، لكن من جهة أخرى نرى أن هذه النوافذ التكافلية من شأنها توسيع العمل بنظام التأمين التكافلي مما يوسع من مجال الشهرة عند أفراد المجتمع الجزائري .

#### 2 - التحديات المتعلقة بالاستثمار:

فيما يخص التحدي المتعلق بالاستثمار فيتمثل في كون أن التأمين التكافلي في كل عملياته يتطلب التوافق مع الشريعة الإسلامية ومن بينها الاستثمار رغم أن المشرع الجزائري لم يصرح في أحكام التأمين التكافلي على مصطلح الاستثمار أو إمكانية استثمار أموال صندوق المشاركين لكن نرى أنه يمكن إستنباطه من نص المادة التاسعة من مضمون المرسوم التنفيذي رقم 21 - 81 والتي نصت على أن تسيير صندوق المشاركين حسب نماذج الإستغلال من وكالة، مضاربة ونموذج مختلط بين الوكالة والمضاربة وهذه النماذج لا تتوفر إلا في البنوك الإسلامية التي تعتبر المحرك الأساسي لإنعاش وإزدهار شركات التأمين التكافلي بصفة خاصة والصناعة المالية الإسلامية بصفة عامة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ناصف سعاد، ضوابط منتجات التأمين التكافلي طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 21 - 81 والتحديات التي تواجهها، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، الجزائر، المجلد 07 /العدد: 03، 2000، ص 127 .

<sup>2</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021 يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي، السالف الذكر، ص 8.

<sup>3</sup> - ناصف سعاد، المرجع السابق، ص 128 .

والتي هي قليلة في الجزائر نظرا لحداثة الصيرفة الإسلامية فيها والتي تعود إلى صدور النظام رقم 20 - 02<sup>1</sup> ومن جهة أخرى نجد إفتقار الساحة الإقتصادية الجزائرية لأوعية إستثمارية إسلامية غير ربوية وندرة الصكوك الشرعية مما جعل البيئة الإقتصادية الجزائرية غير خصبة لإنتعاش إستثمار شركات التأمين التكافلي لاشتراكاتها<sup>2</sup>.

### المبحث الثالث: آليات مواجهة هذه التحديات والرهانات

تحتاج الدولة الجزائرية تطبيق سياسات واستراتيجيات شاملة من أجل التبنّي الحقيقي للتأمين التكافلي ومن أهم هذه الآليات نجد .

#### المطلب الأول: آليات المواجهة على المستوى الوطني

هذه الآليات على المستوى المحلي تشمل الإجراءات التي يجب على الحكومة الجزائرية إتخاذها من أجل توفير البيئة الصحية لتطوير التأمين التكافلي كضرورة التطوير التدريجي للمنظومة القانونية، الاهتمام بالتكوين الأكاديمي، دعم وتشجيع الدولة ودعمها للتأمين التكافلي

#### 1 - العمل على التطوير التدريجي للتأمين التكافلي

حيث أن المرسوم التنفيذي 81 - 21 لم ينص على إصدار مراسيم وقرارات تنظيمية له مستقبلا تشرح وتفسر بعض الغموض الواردة فيه، وهذا ما قد يدفع المشرع الجزائري لتعديله بعد تقييمه ميدانيا وإكتشاف النواقص التي تشوبه وهذا عملا بمبدأ التدرج الذي له أصول في الشريعة والنقل وله أصول في العقل في انتظار الإجراءات التحسينية اللازمة، فعليه فإن مرور التأمين التكافلي بمراحل متعددة قبل الوصول إلى المراحل التي وصلت إليه الدول الرائدة في هذا المجال، أي أنه من الحتمية المنطقية تطوير التأمين التكافلي عبر مراحل إستراتيجية مدروسة بطريقة قانونية وفنية من طرف مختصين وأكاديميين في المجال التأميني التكافلي<sup>3</sup>

#### 2 - ضرورة الاهتمام بالتكوين الأكاديمي لتوفير الكفاءات البشرية

يعتبر العامل البشري مهم في أي تنمية إقتصادية وتعتبر الجامعة مصنع هذا العامل البشري الماهر حيث أن البرفسور المهدي المنجرة في حوار مع الدكتورة هند عروب صرح أن دور الجامعة يكمن في دراسة الرؤية ومنه تخريج موارد بشرية فاعلة في المجتمع وليست معملا لتفريغ الجهلة المراد بهم التحكم بواسطتهم لإبقاء الأمة في ظلمات العتمة والتحلف ولا نستطيع لومهم ولا من حقنا محاسبتهم فهم نتاج أساتذة هم بدورهم منتوج سياسة استهدفت هذا

<sup>1</sup> - نظام رقم 20 - 02 مؤرخ في 15 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 29 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 24 مارس سنة 2020، العدد 16، ص 32

<sup>2</sup> عبد الحليم سالم، كيف تواجه صناعة التأمين التكافلي تحديات المنافسة والإستثمار، 05 سبتمبر 2024، 2024/10/12، [/https://www.youm7.com](https://www.youm7.com)،

<sup>3</sup> - بركم زهير، فعالية نظام التأمين التبادلي في ضوء التجريبتين الماليزية والفرنسية، أطروحة الدكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014/2015، ص 678 .

المستوى المنحدر سنة بعد أخرى وعليه يحرم فرص أو بالأحرى حق الآلاف من الشباب في الحصول على تعليم وتكوين يواكب التطورات المعاصرة ومنه يحرم المجتمع من من الإنفتاح والإبتكار نتيجة الثورة المعرفية والمعلوماتية<sup>1</sup> "وتزيد هذه الأهمية في مجال التأمين والتكافل نظرا لتعقد العمليات وتداخل الجوانب الاقتصادية والقانونية والفنية لصناعة التكافل"<sup>2</sup>.

### 3. دعم الدولة وتشجيعها للتأمين التكافلي

بحكم أن التأمين التكافلي في البداية من الصعوبة الإنطلاق كون أن صندوق المشاركين ضعيف وعليه فيصعب عليه مواجهة مبالغ التعويض المحتملة وعليه من المفيد أن تتولى الدولة دعمه عن طريق البنك المركزي وهذا الدعم يشمل القطاع المالي بالموازاة مراجعة طريقة الإشراف وتوحيدها، إلى جانب هذا إتخاذ سياسة جبائية ملائمة ومشجعة وليست سياسة عقابية كالإعفاءات الضريبية للشركات التأمين التكافلي خلال فترة نشأتها تشجيعا لقيام المزيد منها فهي رؤية مستقبلية لتطوير هذا القطاع، "وقد كان الأستاذ بيير دو جوفتيل وهو مؤسس علم المستقبليات في فرنسا يقول إن الفرق بين المستقبلي الفاشل والمستقبلي الناجح هو أن الأول يفكر في المدى الزمني الذي يناسب حياته وأما الناجح فيفكر في المدى البعيد الذي يتجاوز عمره بسنين عديدة"<sup>3</sup> وهذا ما يجب أن تفكر فيه الحكومات المتعاقبة

### المطلب الثاني: آليات المواجهة على المستوى العالمي

أما الآليات الدولية تتمثل في الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال والعمل بتوصيات وتوجيهات المنظمات العالمية والإقليمية الناشطة في مجال التأمين التكافلي والصيرفة الإسلامية .

### 1. العمل التعاوني والإنضمام للمنظمات الدولية

بغرض التعاون مع منظمات متشابهة على المستوى الدولي من المستحسن لشركات التأمين التكافلي الإنضمام إلى المنظمات المهنية الدولية التي تعمل على ترقية نشاط التأمين التكافلي وتطويره وهذا ما يشكل دعم لها والعمل بالتوصيات الصادرة منها بكل نزاهة ومصداقية، فوجد اتفاقية بنك الجزائر مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI" التي ترمي للتعاون المشترك لتعزيز صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر إلى جانب تعهد هذه الأخيرة بموجب هذه الاتفاقية العمل على تبني المعايير الصادرة عن هيئة أيوفي من طرف الصيرفة الإسلامية الجزائرية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المهدي المنجرة، زمن الديمقراطية، حاورته هند عروب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 2017، ص 123 .

<sup>2</sup> بكرم زهير، المرجع السابق، ص 377 .

<sup>3</sup> المهدي المنجرة، عوامة العوامة من أجل التنوع الحضاري، منشورات الزمن، الطبعة الثانية، المغرب، 2011، ص 89 .

<sup>4</sup> الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أيوفي وبنك الجزائر يوقعان مذكرة تفاهم للتعاون المشترك لتعزيز صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، 30 ديسمبر 2021، تم الإطلاع عليه في 2014/10/19، [http : aaoifi.com/annoncement/](http://aaoifi.com/annoncement/)

## 2. الاستفادة من تجارب الدولة الأخرى .

إن تجربة ماليزيا في تبني نظام التأمين التكافلي يمكن إعتبارها مرجع وخاصة أن الجزائر وماليزيا تشتركان في عدة نقاط وعليه فالتجربة الماليزية أقرب إلى التطبيق بالجزائر لوجود عوامل مشتركة بينهما تسهل لنا إتخاذها نموذجا لنا ويمكن أن نذكر أهمها والمتمثلة في أن البلدان يملكان موارد طبيعية ضخمة من بترول وغاز طبيعي إلا أن الفرق بينهما أن الجزائر بقيت دولة ريعية تعتمد على مواردها النفطية بنسبة عالية في صادراتها أما ماليزيا فعملت على تنويع صادراتها بنجاحها في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي الدولة الإسلامية الوحيدة التي يقوم اقتصادها على التنوع، النمو الديمقراطي في كلا البلدين مرتفع وهذا ما يوفر اليد العاملة الشابة لدعم مناصب الشغل المختلفة خاصة عندما تكون الدولة قد إستثمرت في تأطير وتكوين هذا الإنسان كما فعلت ماليزيا فقد جعلت العلم والتعليم ومكافحة الأمية من أولوياتها، ماليزيا والجزائر تعرضتا للاستعمار وكان استقلالهما في نهاية الخمسينات بالنسبة لماليزيا والستينات بالنسبة للجزائر فكلا البلدين استعمرت وتعرضت لسياسة التفجير والتجهيل، أضف إلى ذلك أن ماليزيا والجزائر بلدين مسلمين وعليه يتحدان في العقيدة والمبادئ الإسلامية فنجد ماليزيا سباقة للصناعة المالية الإسلامية ففي عام 1993 أطلقت مشروع مالي صفر فائدة الذي نال قبول وإقبال كبير مما أدى إلى ظهور نظام مصرفي مزدوج إسلامي وتقليدي يسيران بالتوازي في سوق المالية الماليزية.

## 3. الإنضمام إلى إتفاقيات مع الدول الإسلامية من أجل تطوير التأمين التكافلي ومواجهة الإشكاليات المطروحة في الميدان العملي :

يمكن إنشاء شركات لإعادة التأمين التكافلي برأس مال ضخم تتضمن فيه المصارف الإسلامية في جميع العالم الإسلامي مما يضمن لها ملاءة عالية لمواجهة الأخطار الكبيرة، وإنشاء مثل هذا النوع من الشركات تستكمل به الحلقة المفقودة في الاقتصاد الإسلامي من خلال دعمها وتمويلها للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وبهذا يتم التوقف عن التعامل مع شركات إعادة التأمين التجارية تحت مظلة العذر الشرعي المسمى بالضرورة<sup>1</sup>، فالضرورة ظرف مؤقت وليست قاعدة نعتد عليها .

## الخاتمة:

بعد قطاع التأمينات الجزائري بكرا يتوفر على فرص نمو حقيقية هائلة لم يتم إستغلالها بالشكل المناسب، وعليه يمكن القول أن سوق التأمينات في الجزائر محفزة واعدة وجذابة قابل للتطور لا سيما وأن سقف التنافس مفتوح بالجزائر بعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة الهادفة لتحرير وإنفتاح السوق الجزائري بإلغاء الإحتكار والسماح بفتح المجال لشركات التأمين للدخول في المنافسة ولكن ولوجود القنوات الدينية لشرائع واسعة من المجتمع

<sup>1</sup> - أكرم محمود حسين البدو، إسرائ عبد الهادي محمد الدباغ، إعادة التأمين التكافلي (دراسة مقارنة)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العراق، المجلد 10، العدد 37، 2021، ص 539 .

برفضهم التأمين التجاري المحرم شرعا وتأخر المشرع الجزائري في إصدار القوانين التي تفتح المجال وتسمح لشركات التأمين من مزاوله وممارسة صيغ التكافل وفق أحكام الشريعة الإسلامية رغم أن المجتمع الجزائري مسلم لينتظر حتى 2020 ليتبنى التأمين التكافلي .

ونظرا للمستجدات التي عرفها الاقتصاد الوطني الجزائري فشركات التأمين التكافلي الشرعية المعتمدة في السوق الجزائرية مجبرة على التأقلم والتكيف مع التحولات القانونية واللائحية والتخطيط للتسويق والإعلان لإستغلال سوق التأمين التكافلي الإسلامي من منطلق أن الجزائر بلد مسلم والالتزام بمنتجات المالية الإسلامية إلتزام بالإسلام وهو ثمن الإلتزام بأحكامه، وعليه يمكن القول أن دخول التأمين التكافلي سوق التأمينات الجزائري لا يشكل منافسة للتأمين التجاري التقليدي بقدر ما يشكل إنعاش لمجال التأمين، فمن هذا المنطلق يمكن إعتبار أن التأمين التكافلي حل شرعي وتشريعي لأزمة تراجع سوق التأمينات في الجزائر ولكي يكتمل المنظومة التشريعية الخاصة بالتأمين التكافلي يجب الأخذ بالإقتراحات التالية :

- العمل على إنشاء شركات إعادة التأمين التكافلي وطنية.
- العمل على نشر الوعي التأميني التكافلي بين أفراد المجتمع الجزائري .
- إرسال كوادر من شركات التأمين التكافلي المعتمدة في الجزائر إلى ماليزيا من أجل تكوينهم التطبيقي .
- إقامة إتفاقيات عمل بين الجامعات الجزائرية وشركات التأمين التكافلي من أجل العمل على إيجاد الحلول الشرعية والفنية والقانونية للمسائل العالقة وذلك بالتزواج بين الدراسات النظرية والتطبيقية .

#### قائمة المصادر والمراجع:

##### أولا : الكتب

- 1 سديعة علي احمد : التأمين في ميزان الشريعة الإسلامية ،دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية ،سنة 2011 .
- 2 - سلوى بن الشيهب، سليم بودير، التأمين التعاوني كنظام بديل للتأمين التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 01 جوان 2021 .
- 3 - المهدي المنجرة ،زمن الذقراطية ،حاورته هند عروب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، لبنان ، 2017 .
- 4 - المهدي المنجرة ،عولمة العولمة من أجل التنوع الحضاري، منشورات الزمن، الطبعة الثانية، المغرب، 2011 .

##### ثانيا : الرسائل

- 1 - بركم زهير ،فعالية نظام التأمين التبادلي في ضوء التجريتين الماليزية والفرنسية ،أطروحة الدكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014/2015.

##### ثالثا: المقالات

- 1 - بن حميدة نبهات، قراءة في التنظيم القانوني لخدمة صرفية التأمين على ضوء قانون التأمينات الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2022.

- 2 - ناصف سعاد ،ضوابط منتجات التأمين التكافلي طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 21 - 81 والتحديات التي تواجهها ،مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ،الجزائر، المجلد 07 /العدد:03، 2000.
- 3 - أكرم محمود حسين البدو، إسراء عبد الهادي محمد الدباغ، إعادة التأمين التكافلي (دراسة مقارنة )، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العراق، المجلد 10، العدد 37، 2021.

#### رابعاً: المداخلات

- 1 - الدوسري مسفر بن عتيق، مفهوم التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام 11-13 أبريل 2010 .
- 2 - كاسحي موسى ،دهليس عادل، قراءة تحليلية نقدية في المرسوم التنفيذي 21 - 81 ،الملتقى الوطني للتأمين التكافلي في الجزائر: واقع ومتطلبات التطوير ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2021، الجزائر .

#### خامساً : مواقع الأنترنت

- 1 - د عبد الحميد محمود بعلي : المنافسة بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي، بحث منشور عبر موقع، [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com) أطلع عليه يوم 2020/07/19 على الساعة 13:00 .
- 2 - عبد الحليم سالم، كيف تواجه صناعة التأمين التكافلي تحديات المنافسة والاستثمار، 05 سبتمبر 2024 <https://www.youm7.com>، 2024/10/12،
- 3 - الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أيوفي وبنك الجزائر يوقعان مذكرة تفاهم للتعاون المشترك لتعزيز صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، 30 ديسمبر 2021، تم الإطلاع عليه في 2024/10/19، [http : aaoifi.com/announcement/](http://aaofii.com/announcement/)

#### سادساً : القوانين والمراسيم التنفيذية

- 1 - الأمر 95 - 07. المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 بتاريخ 12 مارس 2006 .
- 2 - القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية 2020 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 81 المؤرخة في 30 ديسمبر 2019 .
- 3 - النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في 24 مارس 2020 .
- 4 - النظام رقم 20-03 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 16، الصادرة في 24 مارس 2020
- 5 - المرسوم التنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021 يحدد شروط وكميات ممارسة التأمين التكافلي الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة في 28 فبراير سنة 2021 .